# التكثير في العربية
## دراسة استقرائية من واقع كتب النحو والصرف والمعاجم اللغوية

**د. ميلاد عبد السلام السليني**
**كلية اللغة العربية والدراسات الإسلامية**
**الجامعة الأسمرية الإسلامية**

**مقدمة البحث**

الحمدُ لله الذي شَرَّفَ اللُّغةَ العربيةَ بإنزال القرآن الكريم بها؛ فكتبَ لها بذلكَ من الرفعة والبقاء ما لمْ يكتبهُ لغيرها، نَحمَدُه –سبحانه وتعالى– سَخَّرَ للفُصْحَى في كل زمان مَنْ يُحِبُّها، ويَغارُ عليها، ويَذُودُ عنها.

والصلاة والسلام على أفصَحِ مَنْ نَطَقَ بها، وأَوَّلِ مَنْ أُوتِيَ جوامعَ الكَلِم فيها.

أما بعدُ: فهذا بحثٌ لُغويٌّ بعنوان: (التكثير في العربية دراسة استقرائية من واقع كُتُب النحو والصرف والمعاجم اللُّغوية)، قُمْتُ فيه بجمْعِ ما تفرَّقَ من الصيغ والكلمات التي تدُلُّ على التكثير في لُغتنا العربية، معتمدًا في ذلك على كتُب النحو والصرف ومعاجم اللغة، محاولاً استقصاءَ تلك الصيغ وجمْعَ شتاتها المتفرق هنا وهناك، باذلًا كُلَّ ما في وُسْعي مِن أجل الإحاطة بها قَدرَ الإمكان، على الرغم مِمَّا في ذلك مِن صعُوبة كبيرةٍ ومَشقَّةٍ بالغةٍ؛ لأن جمع الشيء المتفرّق يتطلَّب جُهدًا كبيرًا، ويستغرق وقتًا طويلاً، ويستلزم صبرًا جميلًا.

وتكمُنُ أهمية هذا البحث فيما يلي:

1. فيه تحقيقٌ لغرضٍ من أغراض التأليف السَّبْعة التي حَدَّدها أسلافُنا، والغرض الذي تم تحقيقُهُ في هذا البحث هو جَمْعُ المتفرّق.

2. فيه بيانٌ لِمدَى ثراءِ لُغتِنا العربية واتساع رِحابها وغزارة مُفرداتها، وكثرة صِيَغِها الدالة على التكثير والمبالغة، فهي –كما وَصَفَها الشاعرُ حافظ إبراهيم– بَحْرٌ زاخِرٌ بالدُّرَر، حيث قال على لسانها:

أنا البَحْرُ في أحشائِهِ الدُّرُّ كامنٌ ∴ فهَلْ سَألُوا الغَوَّاصَ عَنْ صَدَفاتي؟

3. فيه استقراءٌ للصيغ الدالة على التكثير في اللغة العربية، وهذا من شأنه أن يُمَكِّنَ الدارس للعربية والمتخصصَ فيها من الوقُوف على تلك الصيغ والإلمام بها.

4. اعتمادُهُ على أمُّهات المصادر والمراجع في اللغة العربية من معاجم لُغوية وكتب نحوية وصرفية.

5. هذا ويكتسب البحثُ أيضًا أهميةً أُخرَى من مَدى الجهد المبذول فيهِ والوقت الذي استغرقَهُ، فقد استغرقَ إعدادُه وتجميعُهُ وقتًا طويلًا؛ لأنه يقوم على تجميع المتفرق هنا وهناك وجمع شتاتهِ.

وقد اقتضتْ طبيعةُ البحث تقسيمَهُ بعد المقدّمة إلى سبعة مباحث:

المبحث الأول: صيغ المبالغة ودلالتها على التكثير.

المبحث الثاني: كم الخبرية الدالة على التكثير.

المبحث الثالث: كأيِّنْ الدالة على التكثير.

المبحث الرابع: جموع الكثرة ودلالتها على التكثير.

المبحث الخامس: ما دلَّ على التكثير من الأعداد وصيغ التثنية .

المبحث السادس: ما دَلَّ على التكثير من صيغ الأفعال والمصادر.

المبحث السابع: ما دلَّ على التكثير مِنْ غَيْرِ ما تَقَدَّمَ ذِكْرُهُ.

ثُمَّ خُتِمَ البحثُ بخاتمةٍ تضمَّنتْ أهمَّ النتائج التي توصَّلَ إليها الباحثُ من خلال البحث والدراسة.

وبعد الخاتمة بيانٌ لأهمِّ المصادر والمراجع التي استُعِينَ بها في إعداد هذا البحث.

## المبحث الأول: صيغ المبالغة ودلالتها على التكثير

تعريف صيغ المبالغة: هي أوزانٌ يُحوَّل إليها اسمُ الفاعل من الفِعل الثلاثي المتعدّي عند قَصْدِ المبالغة والتكثير[1].

وذلك أنَّ اسمَ الفاعل يُصاغُ للدلالة على مَنْ وَقَعَ منه الحَدَثُ صياغةً تَحتمِلُ القِلَّةَ والكثرةَ، فإذا قُلتَ: فُلانٌ جاهِلٌ احتمَلَ أن يكُونَ الوصْفُ بقِلَّة الجهل أو كثرته، أمَّا إذا قُلتَ: فلانٌ جَهُولٌ فإنه لا يحتمل إلَّا معنًى واحدًا، وهو الوصف بكثرة الجَهْلِ، وكذلك إذا قُلتَ: صادِقٌ وصِدِّيقٌ، وعَالِمٌ وعَلَّام، ... وهكذا فإنَّ صيغة المبالغة صُورة لفظية خاصة تُضِيفُ معنًى زائدًا على معنى اسم الفاعل، وهو الكَثْرة والمبالغة[2].

ويُمكن تقْسِيمُ صيغِ المبالغة إلى نوعين: صيغ قياسية، وصيغ سماعية[3].

فأما القياسية فهي خمسة أوزانٍ، هيَ:

**1. فَعَّالٌ**: وهذه الصيغة تُصاغُ مِنَ الفعل الثلاثي المجرَّد مُتعديًا ولازمًا، نحو: جَرَّاحٌ، وضَرَّابٌ، وظَلَّامٌ، وبَيَّاعٌ، ونَصَّارُ، ونحو: صَبَّارٌ، وكَذَّابٌ، ومَشَّاء، قال تعالى: ﴿ وَلَا تُطِعۡ كُلَّ حَلَّافٖ مَّهِينٍ ۝ هَمَّازٖ مَّشَّآءِۭ بِنَمِيمٖ ۝ مَّنَّاعٖ لِّلۡخَيۡرِ مُعۡتَدٍ أَثِيمٍ ۝ عُتُلِّۭ بَعۡدَ ذَٰلِكَ زَنِيمٍ ﴾[4]، فقد اشتملت الآياتُ على أربع كلمات جاءت على صيغة (فَعَّال) المفيدة للمبالغة وهي: حَلَّاف، وهَمَّاز، ومَشَّاء، ومَنَّاع للخير.

---

1- يُنظَر: شذا العَرف في فن الصرف، الشيخ أحمد الحملاوي، تحقيق: أحمد أحمد شتيوي، ص80، وهداية الطالب، أحمد مصطفى المراغي، ص87.

2- يُنظر: علم التصريف العربي، د. صالح سليم الفاخري، منشورات 1999م، ص199.

3- وصَفَ الأستاذُ عباس حسن أوزان المبالغة الخمسة المشهورة بأنها قياسية، ينظر النحو الوافي، دار المعارف، ط15، 2008م، 258/3.

4- سورة القلم: 10-13.

**فالحلَّاف** المكثر من الأيْمان على وُعُودِه وأخبارِه، قال الشيخ ابنُ عاشور: (( وأحسبُ أنه أُريدَ به الكناية عن عدم المبالاة بالكذب والأيمان الفاجرة، فجُعِلَتْ صيغةُ المبالغة كنايةً عن تعمُّد الحنْث ))[1].

فمعنى (حَلَّاف) كَثير الحَلف في الحق والباطل[2].

**والهمَّاز**: كثير العيب للناس والطعن فيهم بالغيبة والاستهزاء وغير ذلك[3].

**ومَشَّاء**: أي: نقَّال للحديث من قَوم إلى قَومٍ على وجه الإفساد بَيْنَهم[4].

**ومنَّاع**: أي: بَخِيل مُمْسِك عن الإنفاق في سبيل الله.

وقد جاءت الأوصاف (حلّاف، هَمَّاز، مَشَّاء، مَنَّاع) بصيغة المبالغة للدلالة على الكثرة[5].

**2. مِفْعال**: وهذه الصيغة قد تُصاغ من الفعل الثلاثي المتعدي نحو: مِنْحارٌ، مِطْعانٌ، مِدْرارٌ، وتعدُّ صيغة (مِفعال) من الصيغ التي يستوي فيها المذكر والمؤنَّث، تقول: امرأة مِهذارٌ بلا تاءٍ[6].

1- التحرير والتنوير، الشيخ مُحَمَّد الطاهر بن مُحَمَّد بن مُحَمَّد الطاهر بن عاشور، (ت 1393هـ)، الدار التونسية للنشر، 1984م، 72/29.

2- تفسير أبي السعود، لأبي السعود مُحَمَّد بن مُحَمَّد بن مصطفى العمادي، (ت 982 هـ)، دار إحياء التراث العربي، بيروت، 13/9.

3- ينظر: تيسير الكريم المنان في تفسير كلام المنان، عبد الرحمن بن ناصر بن عبد الله السعدي، (ت 1376هـ)، تحقيق عبد الرحمن اللويحق، ط1، 2000م، 879/1.

4- ينظر: تفسير المراغي، أحمد مصطفى المراغي، (ت 1371 هـ)، ط1، 1946م، 31/29.

5- صفوة التفاسير، مُحَمَّد على الصابوني، دار الصابوني للنشر والتوزيع، القاهرة، 402/3.

6- شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك، تحقيق: مُحَمَّد محيي الدين عبد الحميد، دار التراث، 93/4.

**3. فَعُولٌ**: وتُصاغ من الفعل الثلاثي المجرد سواءٌ أَكانَ متعديًا أمْ لازمًا، نحو: غَفورٌ، وضَرُوبٌ، وأكُول، وحَسُودٌ، وكَتُومٌ، وجَهُولٌ، ونحو: كَذُوبٌ، وصَدُوقٌ، وعَجُولٌ، وصَبُورٌ، وظَلُومٌ، وحَنُونٌ، وغَيُورٌ.

وهذه الصيغة –أيضًا– من الصيغ التي يستوي فيها المذكر والمؤنث إذا عُلِمَ الموصوفُ بها[1]، وكانت بمعنى (فاعِل) نحو: صَبُور، وشَكُورٌ بمعنى صابِر وشاكِر، أي: كثير الصبر والشكر، فيقال للمذكر والمؤنث: صَبورٌ وشَكورٌ بلا تاءٍ، نحو: هذا رَجُلٌ شَكورٌ، وامرأة صَبُور[2].

**4. فَعِيلٌ**: نحو: سَمِيعٌ، وقدِيرٌ، ورحِيمٌ، وعَلِيم، قال تعالى: ﴿ فَلَمَّا تَبَيَّنَ لَهُۥ قَالَ أَعْلَمُ أَنَّ ٱللَّهَ عَلَىٰ كُلِّ شَىْءٍ قَدِيرٌ ﴾[3] وقال تعالى: ﴿ إِنَّ ٱللَّهَ سَمِيعٌ عَلِيمٌ ﴾[4].

فكلٌّ من سميع، وعليم وقدير، ورحيم صيغة مبالغة مُحوَّلة عن أسماء الفاعلين (سامِع، وعالِم، وقادِر، وراحِم).

ويجدُرُ التنبيهُ هنا إلى أنَّ بعضَ صيغِ المبالغة مثل: فَعَّال، ومِفْعال، وفَعُول، وفَعِيل قدْ تُصاغ من الفِعل الرباعي الذي على وزن (أَفْعَل)، كقولهم: دَرَّاكٌ مِن أَدْرَكَ، ومِعْطاء ومِعْوان من أعْطَى وأَعانَ، وزَهُوقٌ من أَزْهَقَ، ونَذِيرٌ مِن أَنذَر، وهي ألفاظٌ شاذة عن القياس، قال السيوطي

1– أمَّا إذا لم يُعلَم الموصوف بها بأن استُعمِلتْ استعمال الأسماء فيجُوز أن تلحقها التاء، نحو: هذه ذبيحةٌ، ونطيحةٌ، وأكِيلةٌ أي: مذبوحة، ومنطوحة، ومأكولة السبع، ينظر شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك، مكتبة دار التراث، 4 /94.

2– السابق 4/93.

3– سورة البقرة: 259.

4– سورة البقرة: 181.

عن صيغ المبالغة: (( وشذَّ بِناؤها مِن (أَفْعَل) كدَرَّاك مِن أَدْرَكَ، ومِعْطاء من أَعْطَى، ونَذِير، وأليم، مِن أنْذرَ، وآلَمَ، وزَهُوق مِن أَزْهَقَ ))[1].

**5. فَعِلٌ**: نحو:حذِرٌ، و فَطِنٌ.

أما **الصيغ السماعية** (غير القياسية) فهي:

**1. فَعَّالة**: مثل: رَحَّالة، وعَلَّامة، وفَهَّامة، وبَحَّاثة.

**2. مِفْعِيل**: مثل: مِعْطير، مِسْكين.

**3. فُعَّالٌ**: مثل: كُبَّار، في قوله تعالى: ﴿ وَمَكَرُواْ مَكْرًا كُبَّارًا ﴾[2].

**4. فُعُّولٌ**: نحو: قُدُّوسٌ.

**5. فِعِّيل**: نحو: سِكِّير، وسِتِّير.

**6. فَيْعُولٌ**: نحو: قَيُّوم.

وتجدر الإشارة إلى أن صيغ المبالغة لا تصاغ إلا من مصدر فعل ثلاثي متصرف متعدٍّ ما عدا (فَعَّال)، فإنها تصاغ من الفعل الثلاثي اللازم والمتعدي[3]، نحو: ضَحَّاك، وحَلَّاف، وصَبَّار، ونحو: ضَرَّاب، وظلَّام، وشَرَّاب، وكذلك (فَعُول) نحو: كَذُوب،و غَفُور.

كما تجدر الإشارة إلى أنَّ صيغ المبالغة لا تُصاغ إلا من مصدر فعل قابل للزيادة، فلا يقال: مَوَّات في شخص مات[4].

1- همع الهوامع، جلال الدين السيوطي (911هـ) تحقيق: عبد العال سالم مكرم، دار البحوث العلمية الكويت 60/6.

2- سورة نوح: 22.

4- ينظر: النحو الوافي، 260/3.

4- ينظر : النحو الوافي، 269/3.

ولابدَّ من التنبيه إلى أنه ليس كلُّ لفظٍ جاء على أَحَدِ الأوزان السابقة يَكُون صيغةَ مبالغة على الإطلاق، ولنضرب مثالًا على ذلك بكلمة (ظَلَّام) في قوله تعالى: ﴿ وَمَا رَبُّكَ بِظَلَّٰمٍ لِّلۡعَبِيدِ ﴾[1]، فكلمة (ظَلَّام) هنا –على الرغم من أنها جاءت على وزن (فَعَّال) الذي هو أحد أوزان صيغ المبالغة– ليست بصيغة مبالغة، ولا تفيد التكثير في سياقها؛ لأنها لو كانت للمبالغة لكان النفي منصبًّا على المبالغة وحدها، فيكون المعنى: وما ربك بكثير الظُّلم، فيَكُون المنفيُّ هو كثرة الظُّلم فقط، دون الظلم اليسير، وهذا –بلا شك– معنًى فاسدٌ[2]؛ لأن الله –سبحانه وتعالى– مُنزَّهٌ عن الظُّلْم سواء أكانَ كثيرًا أَمْ قليلاً؛ لقوله تعالى: ﴿ إِنَّ ٱللَّهَ لَا يَظۡلِمُ مِثۡقَالَ ذَرَّةٖۖ ﴾[3].

فالسياق هو الذي جعل كلمة (ظلَّام) في الآية الكريمة لا تصْلُح للمبالغة، وإنما تتعيَّن للدلالة على النسب، وعليه فيكون المعنى: وما ربُّك بمنسوب إلى الظلم؛ (( لأنَّ البناء المجرد للفظ يُؤدي وظيفةً في النص تختلف في معناها من سياقٍ إلى آخر ))[4].

## المبحث الثاني: (كَمْ) الخبرية الدالة على التكثير

(كَم) الخبرية هي التي يُراد بها التكثير، فتكون بمعنى كَثير[5]، حيث (( يُكنَّى بها عن العدد الكثير في مَقام الافتخار والتعظيم ))[6]، فهي أداة للإخبار عن معدود كثير مجهول الكمية

1– سورة فُصلتْ: 46.

2– ينظر: النحو الوافي، 270/3.

3– سورة النساء: 40.

4– المشتقات الدالة على الفاعلية والمفعولية، سيف الدين طه الفقراء، ط1، 1425هـ–2004م، ص118.

5– ينظر: همع الهوامع 386/4.

6– المعجم الوافي في النحو العربي، علي توفيق الحمد، ويوسف الزعبي، الدار الجماهيرية للنشر والتوزيع، مصراتة، مصراتة، ص252.

الكمية عند المخاطب، ومن أمثلتها قولهم: (( كَمْ صالحٍ بفسادِ آخَر قدْ فسَد ))[1]، فالمراد بهذا القول الإخبار بكثرة الصالح الذي فَسَد بسبب فَساد غيرِه، إما بقُربِه منه كما هو الحال في الفواكه مثلًا، فقد يتسرَّب الفسادُ من تفاحة فاسدةٍ إلى ما يُجاورها من التفاح السليم الموضوع معَها في الصندوق، وإما بمُعاشرته ومخالطته، كما هو الحال فيمن يُخالط منَ الأبرياء وأهل الفِطَر السليمة رفيقَ السوء، فلا يلبث الصالحُ منهم أن تفسدَ أخلاقُه، وينحرف سلُوكُه؛ بسبب معاشرتِهِ رفيقَ السوءِ.

ولأنَّ الإخبار بـ(كم) الخبرية الغرضُ منه بيانُ كثرة المعدود وَجبَ أن يكُون هذا الإخبارُ عن شيءٍ مَضَى وانتهى، فبانَ جِنسُه وكثرتُه، وبذلك يُمكن الحُكْمُ عليه بالكثرة، بخلاف الذي لَمْ يَمضِ، فإنه يكُون مجهولَ الجنس والمقدار غالبًا[2].

ولذلك إذا ولي (كم) الخبرية فِعلٌ فإنه يكون ماضيًا كما في قوله تعالى: ﴿ كَمْ تَرَكُواْ مِن جَنَّـٰتٍ وَعُيُونٍ ۝ وَزُرُوعٍ وَمَقَامٍ كَرِيمٍ ۝ وَنَعْمَةٍ كَانُواْ فِيهَا فَـٰكِهِينَ ﴾[3] فـ(كَم) الخبرية في الآية الأُولى قد ولِيَها فِعلٌ ماضٍ وهو الفعل (تَرَكُوا)، وهي تُفيدُ التكثيرَ، إذ المعنى: لقد تركُوا كثيرًا من البساتين، والحدائق، والأنهار، والعيون الجارية، والزروع، والمقام الكريم[4].

ومن غير الغالب أن يُعبَّر بـ(كم) الخبرية عن المستقبل، وذلك إذا كان معروفًا لدَى المتكلم ومعلومًا عندهُ كأن يقول قائل: كم سيتركُ الرئيسُ الفلانيُّ بعد وفاتِه من أموالٍ وقُصُور؟

وتمييزُ (كَم) الخبرية مفردٌ مجرورٌ أو مجموعٌ مجرورٌ، والجرُّ بالإضافة؛ لأنَّ (كم) الخبرية أَشْبهَت العددَ الذي يَخفِضُ ما بَعدهُ، والعدد الذي يخفض ما بعدهُ منهُ ما تمييزُهُ مُفردٌ مجرورٌ

1- ينظر: النحو الوافي، 531/4.
2- ينظر السابق 531/4 .
3- سورة الدخان: 25-27.
4- ينظر: صفوة التفاسير 161/3.

كالمائة والألف، ومنه ما تمييزهُ جمعٌ مجرورٌ كالعشرة، قال المبرد في المقتضب: (( جازَ أن تقول: كمْ غلمانٍ قد رأيتُ، وكم أثوابٍ قد لبستُ؛ لأنَّها بمنزلة ثلاثة أثوابٍ ونحوهِ من العَدد ..... وتُشبه من العدد مائةَ درهم وألفَ درهمٍ ))[1]، (( فتُميَّزُ بجمعٍ مجرورٍ كعشرة، أو بمفرد مجرور كمائة، نحو: كم غلمانٍ ملكت، وكم درهم أنفقت ))[2].

ولكنَّ إفرادَ تمييز (كَم) الخبرية أكثرُ وأفصحُ من جَمْعِه، وليس الجمعُ بشاذ، كما زعَمَ بعضهم[3]، وتدخل (مِن) الجارة على تمييز (كم) الخبرية كثيراً[4] كما في قوله -تعالى-: ﴿ كَم مِّن فِئَةٍ قَلِيلَةٍ غَلَبَتْ فِئَةً كَثِيرَةًۢ بِإِذْنِ ٱللَّهِ ۗ وَٱللَّهُ مَعَ ٱلصَّـٰبِرِينَ ﴾[5]، و﴿ وَكَم مِّن قَرْيَةٍ أَهْلَكْنَـٰهَا فَجَآءَهَا بَأْسُنَا بَيَـٰتًا أَوْ هُمْ قَآئِلُونَ ﴾[6]، و﴿ وَكَم مِّن مَّلَكٍ فِى ٱلسَّمَـٰوَٰتِ لَا تُغْنِى شَفَـٰعَتُهُمْ شَيْـًٔا إِلَّا مِنۢ بَعْدِ أَن يَأْذَنَ ٱللَّهُ لِمَن يَشَآءُ وَيَرْضَىٰٓ ﴾[7]

وزعمَ قومٌ أن لغة تميم جواز نصب تمييز (كم) الخبرية إذا كان الخبرُ مفردًا[8].

1- المقتضب، أبو العباس مُحَمَّد بن يزيد المبرد، (ت 285هـ)، تحقيق: مُحَمَّد عبد الخالق عضيمة، القاهرة، 2009م، 65/3

2- شرح ابن عقيل 84/4.

3- توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك، بدر الدين الحسن بن قاسم المرادي (ابن أم قاسم) تحقيق: أحمد مُحَمَّد عزوز، المكتبة العصرية، ط1، 2005م، 391/2.

4- ينظر: شرح المفصل، لابن يعيش ت 643هـ تحقيق: إميل يعقوب، دار الكتب العلمية بيروت، ط1، 2001م، 180/3.

5- سورة البقرة: 249.

6- سورة الأعراف: 4.

7- سورة النجم: 26.

8- مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، لا بن هشام الأنصاري، (ت 761 هـ)، دار الشام للتراث، 185/1.

وإذا فُصِلَ بين (كم) الخبرية وبين تمييزها بشبهِ جملة وجَبَ نصبُهُ على التمييز لامتناع الإضافة نحو: كم في الفصل تلميذًا[1]، وقد جاء مجرورًا مع الفصل بظرف أو جار ومجرور، فالأول كقول الشاعر:

كَمْ دُونَ مَيَّةَ مَوماةٍ يُهالُ لها ∴ إذا تَيَمَّمَها الخِرِّيتُ ذو الجَلَدِ[2].

والثاني كقول الشاعر:

كَمْ بجُودٍ مُقرِفٍ نالَ العُلا ∴ وكريمٍ بُخْلُهُ قدْ وضَعَهْ[3].

أمَّا إذا كان الفاصلُ فعلًا متعديًا مُسلَّطًا على (كم) فيجب في هذه الحالة جرُّ التمييز بِـ(مِن) الجارة [4] كما في قوله تعالى: ﴿ كَمْ تَرَكُواْ مِن جَنَّـٰتٍ وَعُيُونٍ ﴾[5].

1- ينظر: المعجم الوافي في النحو العربي، ص 253.

2- البيت من البسيط، وهو من شواهد شرح الأشموني على ألفية ابن مالك، تحقيق: حسن حمد، دار الكتب العلمية، بيروت، ط1، 1998م 335/3، وقد نسبه المحقق إلى ذي الرمة، يُهال: يفزع ويخاف، الخِرِّيت: الماهر الحاذق، ذو الجَلَد: القويُّ.

3- البيت من بحر الرمل، وقد نُسِبَ لأنس بن زنيم في الحلل في شرح أبيات الجمل، أبو مُحَمَّد عبد الله بن مُحَمَّد بن السيد البطليوسي (ت521هـ) 30/1، وكذلك في الدرر اللوامع، أحمد بن الأمين الشنقيطي تحقيق: السيد أحمد علي، المكتبة التوفيقية، القاهرة، 583/1، ونُسِبَ لأبي الأسود الدؤلي في شمس العلوم ودواء كلام العرب من الكلوم، نشوان بن سعيد الحميري اليمني (686هـ)، تحقيق: حسين بن عبد الله القمري، وآخرين، دار الفكر، دمشق، ط1، 1999م 5710/9، والبيت من شواهد سيبويه في كتابه، تحقيق: عبد السلام هارون، دار الجيل، بيروت، د.ت، 2/ 167، وابن يعيش في شرح المفصل 3/ 76، والسيوطي في همع الهوامع 82/4، والمقرف: النذل اللئيم الأب، ويروى البيت برواية (شريف) بدل (كريم)، وأرى أنها أنسب للسياق وأفضل؛ لأنها تدفع توهم التناقض في قوله (وكريم بُخْلُهُ ...).

4-ينظر: المعجم الوافي في النحو العربي، ص 253.

5- سورة الدخان: 25.

وتجدر الإشارة إلى أن (كم) الخبرية تختلف عن (كم) الاستفهامية من عدة أوجهٍ، منها[1]:

1. أن تمييز الاستفهامية أصله النصب، وتمييز الخبرية أصله الجر.

2. أن تمييز الاستفهامية مفرد، وتمييز الخبرية يأتي مفردًا، ويأتي جمعًا.

3. أن الفصل بين (كم) الاستفهامية وبين تمييزها جائزٌ في السعة، أما الخبرية فلا يُفصل بينها وبين تمييزها إلا في الضرورة على ما ذهب إليه جمهور البصريين، خلافًا للكوفيين الذين جوَّزوا الفصلَ في الاختيار.

4. أن (كم) الاستفهامية تحتاج إلى جواب، بخلاف الخبرية فلا تستدعي جوابًا.

5. أن الاستفهامية لا تدل على التكثير من حيث أصل وضعها[2]، بينما الخبرية موضوعة للدلالة على التكثير[3].

6. أن الاستفهامية لا يُعطف عليها بِـ(لا)، بخلاف الخبرية، فتقول: كم رجُلٍ جاءني لا رجلٌ ولا رجلانِ، وهذا يؤكد أنها تفيد التكثير بدلالتها على الجمع، وعدم دلالتها على المفرد والمثنى[4].

---

1- ينظر في ذلك النحو الوافي، عباس حسن 535/4.

2- وقد تُستعمل للدلالة على التكثير اعتمادًا على السياق الذي ترد فيه، وليس على أصل وضعها اللغوي، كما في قوله –تعالى–: ﴿ سَلۡ بَنِيٓ إِسۡرَٰٓءِيلَ كَمۡ ءَاتَيۡنَٰهُم مِّنۡ ءَايَةم بَيِّنَةٖ ﴾ (سورة البقرة: 211)، فيكون المعنى: جاءتهم آيات عظيمة وكثيرة، ولكنهم لم ينتفعوا بها؛ بسبب عنادهم، ينظر: البحر المحيط، أبوحيان الأندلسي، (745هـ)، تحقيق: صدقي جميل، دار الفكر، بيروت 1420هـ، 347/2.

3- حيث ذكَرَ ابنُ هشام في المغني أن (كم) الخبرية بمعنى كثير، والاستفهامية بمعنى أيّ عددٍ، ينظر: مغني اللبيب، ابن هشام الأنصاري، 183/1.

4- ينظر: توضيح المقاصد والمسالك، المرادي (749هـ)، تحقيق: 395/2، والنحو الوافي، عباس حسن، 543/4.

## المبحث الثالث: كأيّن الدلة على التكثير

كأيّن (كأيٍّ): اسمٌ مُركَّبٌ من كاف التشبيه وأيّ الاستفهامية المنوَّنة، ولذلك جاز الوقف عليه بالنون[1]؛ لأن التنوين لَمَّا دخلَ عليه في التركيب أَشْبَهَ النونَ الأصلية؛ ولهذا رُسِمَ في المصحف نُونًا[2]، وفيه لُغات: كأيِّنْ، وكائنْ، وكَأيِنْ، وكَئِنْ[3].

ومن حيث المعنى فهي تفيد التكثير مثل كم الخبرية، وتفتقر إلى تمييزٍ مجرور بحرف الجر مِنْ غالبًا[4]، كما في قوله تعالى: ﴿ وَكَأَيِّن مِّن دَآبَّةٍ لَّا تَحۡمِلُ رِزۡقَهَا ٱللَّهُ يَرۡزُقُهَا وَإِيَّاكُمۡۚ وَهُوَ ٱلسَّمِيعُ ٱلۡعَلِيمُ ﴾[5]

فكأيِّن في الآية بمعنى كم الخبرية[6]، وقد وردت (كأيِّنْ) في القرآن الكريم مفيدةً للتكثير للتكثير في ستة مواضع هي: قوله تعالى: ﴿ وَكَأَيِّن مِّن نَّبِيٍّ قَٰتَلَ مَعَهُۥ رِبِّيُّونَ كَثِيرٞ ﴾[7] وقوله تعالى: ﴿ وَكَأَيِّن مِّنۡ ءَايَةٖ فِي ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلۡأَرۡضِ يَمُرُّونَ عَلَيۡهَا وَهُمۡ عَنۡهَا مُعۡرِضُونَ ﴾[8]، وقوله: ﴿ وَكَأَيِّن مِّن قَرۡيَةٍ أَمۡلَيۡتُ لَهَا وَهِيَ ظَالِمَةٞ ثُمَّ أَخَذۡتُهَا وَإِلَيَّ ٱلۡمَصِيرُ ﴾[9]،

1- وجُوِّزَ الوقفُ عليها بحذف التنوين مراعاةً للحُكم الأصلي الذي يقتضي حذفَ التنوينِ في حالة الوقف.

2-ينظر: مغني اللبيب عن كتب الأعاريب 186/1.

3- ينظر: توضيح المقاصد والمسالك 398/2، والنحو الوافي، عباس حسن، 536/4.

5- ينظر: المعجم الوافي في النحو العربي ص238.

5- سورة العنكبوت: 60.

6- ينظر: المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز، أبو مُحَمَّد عبد الحق بن غالب بن عبد الرحمن بن تمام بن عطية عطية الأندلسي، ت 542هـ، تحقيق: عبد السلام عبد الشافي، دار الكتب العلمية بيروت، ط1، 1422هـ، 324/4.

7- سورة آل عمران: 146.

8- سورة يوسف: 105.

9- سورة الحج: 48.

وقوله: ﴿ وَكَأَيِّن مِّن دَآبَّةٍ لَّا تَحْمِلُ رِزْقَهَا ٱللَّهُ يَرْزُقُهَا وَإِيَّاكُمْ ۚ وَهُوَ ٱلسَّمِيعُ ٱلْعَلِيمُ ﴾[1]

وقوله: ﴿ وَكَأَيِّن مِّن قَرْيَتِكَ ٱلَّتِىٓ أَخْرَجَتْكَ أَهْلَكْنَٰهُمْ فَلَا نَاصِرَ لَهُمْ ﴾[2]، وقوله: ﴿ وَكَأَيِّن مِّن قَرْيَةٍ عَتَتْ عَنْ أَمْرِ رَبِّهَا وَرُسُلِهِۦ فَحَاسَبْنَٰهَا حِسَابًا شَدِيدًا ﴾[3].

ولَمَّا كانت (كأيِّنْ) تفيد ما تفيده (كم) الخبرية وتدل عليه من التكثير قال ابن يعيش: (( اعلَمْ أنَّ كأيِّن اسم معناه معنى كم في الخبر يُكثَّر به عدَّةُ ما يُضاف إليه ))[4]، مستشهدًا بقول الشاعر:

وكائنْ ترَى مِنْ صامتٍ لكَ مُعْجَبٍ ∴ زيادتُهُ أو نقصُهُ في التكلُّمِ[5].

وبقول آخر:

وكاءٍ بالأباطحِ مِنْ صَديقٍ ∴ يراني لَوْ أُصِبْتُ هو الْمُصابَا[6].

---

1- سورة العنكبوت: 60.

2- سورة مُحَمَّد: 13.

3- سورة الطلاق من الآية 8.

4- شرح المفصل 180/3.

5- البيت من الطويل، وهو بلا نسبة في سر صناعة الإعراب، أبو الفتح عثمان بن جني، (ت 392 هـ)، تحقيق: فتحي عبد الرحمن حجازي، وأحمد فريد أحمد، المكتبة التوفيقية، 271/1، وفي المعجم الوافي في النحو العربي ص238، وفي رصف المباني في شرح حروف المعاني، لأحمد بن عبد النور المالقي، تحقيق: أحمد مُحَمَّد الخرَّاط، مجمع اللغة العربية بدمشق، ط1، 1975 م، ص205.

6- البيت من الوافر، وهو منسوب لجرير في الدرر اللوامع 162/1، وبلا نسبة في شرح الأشموني 342/3، وهمع الهوامع 237/1.

والشاهد فيه قوله (كاءٍ) فقد استعملهُ الشاعر اسمًا للدلالة على التكثير بمعنى (كم) الخبرية، الأباطح: جمعُ أَبْطَح، وهو المكان المتسع يمرُّ به السيلُ، فيتركُ فيه الرمل والحَصَى الصغار، ينظر: المعجم الوسيط (ب ط ح) 61/1.

وتمييز (كأيِّنْ) يكُون منصوبًا بخلاف تمييز كم الخبرية، قال ابن يعيش في معرض كلامه عن (كأيِّنْ): (( وهي تَنصِب ما بَعدها فتقول: كأيٍّ رجُلاً رأيتُ ... وإنما نصَبُوا بها لِلزوم التنوينِ لها، والتنوين مانع من الإضافة فعُدِلَ إلى النصب ... ولكنَّ أكثرَ العربِ لا يستعملونها إلا بجر تمييزها بحرف الجر (من) ))[1].

وقد بيَّنَ سيبويه أن الغرض من إلزامها (مِنْ) الجارة هو التوكيد حيث قال: (( إنَّما ألزموها (مِنْ)؛ لأنَّها توكيدٌ، فجُعِلتْ كأنَّها شيءٌ يتمُّ به الكلامُ، وصارَ كالمثل ))[2].

## المبحث الرابع: جموع الكثرة ودلالتها على التكثير

من المعلوم لَدَى دارسي النحو والصرف أن جمْعَ التكسير على ضَربين: جمع قِلَّة، وجمع كثْرة[3]، فجَمْع القلَّة تقتصر دلالته على الثلاثة فما فوقها إلى العشرة[4]، (( ومدلول جمع الكثرة الكثرة بطريق الحقيقة ما فوق العشرة إلى ما لا نهاية ))[5]، وعدد صيغ جموع الكثرة قد يزيد على على الثلاثين، غير أنَّ المشهور القياسي من تلك الصيغ عدَّتُهُ ثلاثٌ وعشرون صيغة[6]، وهي ما ما يلي[7]:

1. صيغة (فُعْلٌ): وهي جمع قياسيٌّ لـ(أفْعَلٌ) وصفًا لمذكر، و(فَعْلاء) وصفًا لمؤنث، نحو: أحمر، وحمراء، فجمعُهما حُمْرٌ، وأخضر وخضراء فجمعُهما خُضْرٌ، وكذلك أَسْودُ وسوْداء،

1- ينظر: شرح المفصل لابن يعيش 181/3.
2-كتاب سيبويه 171/2.
3- ينظر: توضيح المقاصد والمسالك 37/3.
4- ينظر: شرح المفصل 224/3.
5- توضيح المقاصد والمسالك 37/3.
6- ينظر: النحو الوافي 580/4.
7- ذُكِرتْ هذه الصيغ في الكثير من كتب النحو منها: توضيح المقاصد والمسالك، 43/3، وهمع الهوامع 92/6، والنحو الوافي 590/4.

فجمعُهما سُودٌ، وأبيضُ وبيضاء، فجمعُهما بِيضٌ، قال تعالى: ﴿ وَمِنَ ٱلْجِبَالِ جُدَدٌۢ بِيضٌ وَحُمْرٌ مُّخْتَلِفٌ أَلْوَٰنُهَا وَغَرَابِيبُ سُودٌ ﴾[1]، وقال تعالى: ﴿ وَسَبْعَ سُنۢبُلَٰتٍ خُضْرٍ وَأُخَرَ يَابِسَٰتٍ ﴾[2].

2. صيغة (فُعُلٌ): وتنقاس في موضعين:

**أوَّلُهما:** المفرد الذي يكُون وصفًا على فَعُول بمعنى فاعِل، مثل: صَبُور، وصَدُوق، فجمْعُهما القياسي صُبُرٌ، وصُدُقٌ، وقد وردت هاتان الكلمتان في قول سعد بن مُعاذ حامل لواء الأنصار ببدرٍ مُخاطبًا الرسولَ –صلَّى الله عليه وسلم–: (( إنَّا لَصُبُرٌ في الحَرْبِ، صُدُقٌ في اللقاء، لعلَّ اللهَ يُريكَ منَّا ما تَقَرُّ به عينُكَ ))[3].

**ثانيهما:** الاسم الرباعي الصحيح اللام الذي قبْلَ لامه مَدَّة، سواء أكانت ألفًا أم واوًا أَمْ ياءً، نحو: أَتانٌ[4] أُتُنٌ، وعَمُودٌ عُمُدٌ، وبَرِيد بُرُدٌ.

غير أنَّه إن كانت المدَّةُ ألفًا يجب أن يكون الاسم غيرَ مضاعف، وإلَّا كان قياسُ تكسيره أَفْعُلَة مثل: هِلال أَهِلَّة، وسِنان أَسِنَّة، أمَّا إن كانت المدة واوًا أو ياءً فالاسم المضعف يُجمَع على فُعُل، مثل: سَرِير سُرُرٌ، وذَلُول ذُلُلٌ[5]، قال تعالى: ﴿ فِيهَا سُرُرٌ مَّرْفُوعَةٌ ﴾[6].

3. صيغة (فُعَلٌ)، وتطَّرِد في أربعة أشياء:

**أوَّلُها:** الاسم المفرد الذي على وزن (فُعْلة)، سواء أكان صحيح اللام أمْ معتلَّها أم مضاعفها، مثل: غُرْفَة غُرَف، ومُدْية مُدًى، ودُمْية دُمًى، وحُجَّة حُجَجٌ.

---

1- سورة فاطر: 27.

2- سورة يوسف: 43.

3- الروض الأنف في شرح السيرة النبوية لابن هشام، لأبي القاسم عبد الرحمن بن عبد الله بن أحمد السهيلي (ت 581هـ)، تحقيق: عمر عبد السلام السلامي، دار إحياء التراث العربي، بيروت 2000م، 72/5.

4- الأتان: الأُنثى من الحمير، ينظر: المصباح المنير (أ ت ن) 3/1 .

5- ينظر: النحو الوافي، عباس حسن 591/4.

6- سورة الغاشية: 13.

**ثانيها:** الوصف الذي على وزن (فُعْلَى) مؤنث أفْعَل، نحو: فُضلَى وكُبْرَى، ووُسْطَى، فمذكَّرها: أفْضَل، أَكبَر، وأَوْسَطُ، وجَمْعُها فُضَلٌ، وكُبَرٌ، ووُسَطٌ.

فإن كانت (فُعْلَى) لا مذكَّر لها لم يَجُز جَمعُها على (فُعَل)، نحو: حُبْلَى، فلا يقال في جمْعها حُبَل؛ لأنَّها وصْفٌ لمؤنث لا مُذكر له[1]؛ بل يقال حُبْليات.

**ثالثها:** الاسم المفرد الذي على وزن فُعْلَة مثل: جُمْعَة جُمَع.

**رابعها:** كُلُّ جمع تكسير على وزن (فُعُل) وعينُهُ ولامُهُ من جنس واحد، فإنه يجوز عند بعض القبائل العربية تخفيفُهُ بجعْلِهِ على وزن فُعَل، نحو: جديد جُدُد فيجوز التخفيف بفتح عين الكلمة بدلاً من ضمّها، فيقال: جُدَدٌ[2].

4. صيغة (فِعَل) وتطَّرِد في كُلّ اسم تام (لم يُحذفْ من أُصولهِ حرْف) على وزن (فِعْلَة) نحو: كِسْرة كِسَر، وقِطْعَة قِطَع، وقِرْبَة قِرَب، وعِبْرة عِبَر.

5. صيغة (فُعَلَة) وهي تنقاس في كُلّ وَصْفٍ لمذكر عاقل على وزن فاعلٍ معتل اللام بالواو أو الياء، نحو: غازٍ وغُزاة، وماشٍ ومُشاة، وداع ودُعاة.

وأصل غُزاة غُزَوَة على وزن فُعَلة، تحرَّك حرف العلة وهو الواو وانفتح ما قبله، فقُلبت الواوُ ألفًا، ومُشاة أصْلُها مُشَيَة، تحركت الياءُ وانفتح ما قبلها، فقُلِبت ألفًا، فصارت مُشاة.

6. صيغة (فَعَلَة) وتنقاس في كُلِّ وصفٍ على وزن فاعِل لمذكر عاقل صحيح اللام، نحو: كامِل وكَمَلة، وكاتب وكَتَبة، وبار وبَرَرة.

7. صيغة (فَعْلَى)، وهي مقيسة في كُلّ وصْفٍ دالٍّ على آفة طارئة من موت، أو ألم، أو عَيب، أو نقص، نحو: قتيل وقَتْلَى، وجريح وجَرْحَى، ومريض ومَرْضَى، وأحمق وحَمْقَى.

1- ينظر: النحو الوافي 593/4.

2- ينظر: السابق 593/4.

8. صيغة (فِعَلَة): وهي مقيسة في كُلّ اسم صحيح اللام على وزن فُعْل، نحو: قُرْط قِرَطَة، ودُبٌّ دِبَبَة، وقلَّ أن يكون هذا الجمعُ جمعًا لـ( فِعْل) نحو: قِرْدٌ وقِرَدَة[1]، حيث المفرد على وزن فِعْل بكسر أوَّلِهِ لا بِضَمِّهِ، وقد ورد هذا الجمعُ (قِرَدة) في القرآن الكريم في قوله –تعالى–: ﴿ وَجَعَلَ مِنۡهُمُ ٱلۡقِرَدَةَ وَٱلۡخَنَازِيرَ وَعَبَدَ ٱلطَّٰغُوتَۚ ﴾[2].

9. صيغة (فُعَّلٌ) وهي مقيسة في كُلِّ وصفٍ صحيح اللام علَى وزن فاعِل أو فاعِلة[3]، نحو: نائمٌ ونائمةٌ جمْعُهما نُوَّم على وزن فُعَّل.

10. صيغة (فُعَّال): وتنقاس في كُلّ وصفِ صحيح اللام لمذكر عاقلٍ، نحو: صائمٌ صُوَّام، وقارئ قُرَّاء.

11. صيغة (فِعال) وهي مقيسة في مفردات كثيرة الأوزان منها:

أ. فَعْل وفَعْلة (بشرط ألا تكون فاؤهما أو عينُهما ياءً)، مثل: كَعْبٌ وكِعاب، وقَصْعة وقِصاع.

ب. فَعَل وفَعَلَةٌ بشرط أن يكونا اسمين، لامُهما صحيحة وغير مضعَّفة، نحو: جَبَلٌ وجِبال، ورَقَبَة ورِقاب.

ج. فِعْلٌ وفُعْلٌ بشرط أن يكونَا اسمين، وأن يكون فُعْل غيرَ واوي العين ولا يائي اللام، وذلك نحو: ذِئبٌ وذِئابٌ، ورُمْحٌ ورِماح.

---

1- ينظر: شرح التصريح على التوضيح، خالد بن عبد الله الأزهري (905هـ) تحقيق: مُحَمَّد باسل عيون السود، دار الكتب العلمية، بيروت، ط1، 2000م، 534/2.

2- سورة المائدة: 60.

3- عبَّر الأستاذ: عباس حسن في النحو الوافي 596/4 بلفظ (كُلّ) الدال على العموم والشمول، ولكن بعد مراجعة البحث من قبل المقوم تبيّنَ أن هذا الحكم غير مطرد في جمع ما كان على وزن فاعِل أو فاعِلة، وذلك نحو: كافِر وكافرة، فإنهما لا يجمعان على (فُعَّل) على الرغم من أنهما وصفان على وزن (فاعل) و(فاعلة).

12. صيغة (فُعُولٌ) وتطَّرِد في المفرد الذي على فَعِل مثل: نَمِرٌ نُمُورٌ، وفي الاسم الثلاثي الساكن العين إذا كان مفتوحَ الفاء، وليس معتل العين بالواو، نحو: كَعْبٌ كُعُوبُ، وعَيْنٌ عُيُون، وفي الاسم الثلاثيّ الساكن العين مكسور الفاء، نحو: عِلْمٌ عُلُومٌ، وعِطْرٌ عُطُورٌ، وضِرْسٌ ضُرُوسٌ.

13. صيغة (فِعْلان) وهي مقيسة في ألفاظ منها: الاسم الذي على وزن فُعَال، نحو: غُلامٌ غِلْمان، وغُراب غِرْبان، وكذلك الاسم الذي على وزن فُعَل نحو: جُرَذٌ جِرْذان.

14. صيغة (فُعْلان) وتطَّرِدُ فيما كان من الأسماء المفردة على وزن فَعْل نحو: ظَهْرٌ ظُهْران، بَطْنٌ بُطْنان، أو على وزن فَعَلٌ، نحو: حَمَلٌ حُمْلان، وبَلَدٌ بُلْدان، أو على وزن فَعِيل، نحو: رَغيفٌ رُغْفان، وكَثيبٌ كُثْبان.

15.صيغة (فُعَلاء) وتطَّرد في جمْع فَعِيل بمعنى فاعِل وصفًا لمذكر عاقل، بشرط عدم التضعيف وصحة اللام، نحو: كريم كُرَماء، وبخيلٌ بُخَلاء[1]، كما تطَّرد في جمع فاعِل وصفًا دالًّا على غريزة، نحو: عاقل عُقلاء، وشاعِر شُعَراء، وصالِحٌ صُلَحاء.

16. صيغة (أَفْعِلاء) وهي مقيسة في كُلّ وصفٍ على وزن فَعِيل بمعنى فاعل، إذا كان مضعَّفًا أو معتلَّ اللام نحو: عَزِيز أعِزّاء، وغنيٌّ أغْنِياء.

17. صيغة (فَواعِل) وتنقاس في جمع فاعلة اسمًا أو صفةً، نحو: ناصية نواصٍ، وكاذبة كواذب، وفي جمع فَوْعَل وفَوْعَلة نحو: جَوْهَر جَواهر، وصَوْمَعَة صَوامِع، وفي جمع فاعَل (بفتح العين)، نحو خَاتَم خواتِم، وقالَبٌ قوالِبٌ.

18. صيغة (فَعَائِل) وهي مقيسة في كُلّ اسم رباعي مؤنث تأنيثًا لفظيًّا أو معنويًّا، ثالثه حرفُ مدٍّ، مثل: ذُؤابة ذَوائب، وصحيفة صَحائف.

19. صيغة (فَعالِي) وهي مقيسة في أوزان منها: فَعْلاء اسمًا نحو: صحْراء صَحارٍ، أو صفة نحو: عذراء وعَذارٍ.

20. صيغة (فَعالَى) وهي مقيسة في جمع فَعْلاء اسمًا كصَحْراء صَحارَى، أو صفة لمؤنث كعَذْراء عَذارَى.

1- ينظر: النحو الوافي 600/4.

21. صيغة (فَعالِيّ) وتطَّرد في جمع كُلّ ثلاثي ساكن العين في آخرِه ياءٌ مشدَّدة تلي الأحرف الثلاثة، نحو: كُرْسيٌّ كَرَاسيٌّ، وبُخْتِيٌّ بَخاتِيٌّ[1].

22. صيغة (فَعالِل) وتطَّرِد في الرباعي المجرَّد، نحو: جَعفَر جَعافِر، والخماسي المجرَّد، نحو: سَفَرْجَل سَفَارِجٌ.

23. شِبه فَعالِل والمراد به ما يُماثِل (فَعالل) في عدد الحروف وضَبْطها، ويَشْمل ذلك صيغًا كثيرةً منها: مَفاعِل كمَنابر جمع مِنبَر، وفياعِل كصيارِف جَمْع صَيْرَفِيّ، وفواعِل كَسَلالِم جمع سُلَّم[2].

## المبحث الخامس: ما دل على التكثير من الأعداد وصيغ التثنية

### المطلب الأول: ما دل على التكثير من الأعداد

استعملت العربُ بعضَ الأعداد للدلالة على التكثير غير مراد منها ما تدل عليه في أصل وضعها، ومن تلك الأعداد العدد سَبْعة، فإنه يستعمل للدلالة على التكثير، كما في قوله تعالى: ﴿ وَلَوْ أَنَّمَا فِي ٱلْأَرْضِ مِن شَجَرَةٍ أَقْلَٰمٌ وَٱلْبَحْرُ يَمُدُّهُۥ مِنۢ بَعْدِهِۦ سَبْعَةُ أَبْحُرٍ مَّا نَفِدَتْ كَلِمَٰتُ ٱللَّهِ ۗ إِنَّ ٱللَّهَ عَزِيزٌ حَكِيمٌ ﴾[3]، قال أبو حيان: (( لا يُراد به الاقتصار على هذا العدد؛ بل جيءَ به للكثرة ))[4]، وإنما جيء بتمييز السبعة بلفظ القلة وهو أَبحُر؛ لأنه في الأصل ليس موضوعًا للتكثير، وإنما أريد به التكثير[5].

---

1- البُخْتِيُّ: واحد البُخْت وهي الإبل الخراسانية ذات السنامين، ينظر: شمس العلوم ودواء كلام العرب من الكلوم 442/1.

2- ينظر: ارتشاف الضرب أبو حيان الأندلسي، ت (745هـ)، تحقيق: رجب عثمان مُحَمَّد، مكتبة الخانجي بالقاهرة، ط1، 1998م 420/1-445، والنحو الوافي 590/4-612.

3- سورة لقمان: 27.

4- تفسير البحر المحيط، 420/8.

5- ينظر: السابق.

ومن شواهد دلالة العدد سبعة على التكثير قوله –صلَّى الله عليه وسلم–: (( المؤمن يأكل في مِعًى واحدٍ، والكافر يأكل في سبعة أمعاء ))[1]، فليس المقصود بالعدد سبعة المفهوم منه أي قيمته الحقيقية؛ لأنه لا فرق في الخِلقة بين المؤمن والكافر، فليس للكافر أمعاء زائدة على المؤمن، وإنما المراد من العدد سبعة في الحديث هو التكثير أي بيان أن الكافر يكُون كثيرَ الأكلِ شديدَ الحِرْصِ على شهواتِهِ ورغباتِه، فكأنَّهُ يأكل في سبعة أمعاء، وهذا باعتبار الأعم الأغلب[2].

قال ابن منظور عن السبعة: (( والعربُ تضَعُها موضعَ التضعيف والتكثير ))[3]، مستشهدًا بقوله تعالى: ﴿ مَّثَلُ ٱلَّذِينَ يُنفِقُونَ أَمۡوَٰلَهُمۡ فِي سَبِيلِ ٱللَّهِ كَمَثَلِ حَبَّةٍ أَنۢبَتَتۡ سَبۡعَ سَنَابِلَ فِي كُلِّ سُنۢبُلَةٖ مِّاْئَةُ حَبَّةٖۗ ﴾[4]، وذكر السبْع لما فيه من التمام، وما يقبلهُ من التكثير؛ لأن العرب تُكثِّر به[5].

ومما يُرجِّحُ عندي أن العدد سبعة في الآية السابقة أُريدَ به التكثيرُ مجيءُ التمييز بَعدَهُ بصيغة الكثرة على وزن فَعالِل، ولم يُقَل سبع سُنبلات كما في سورة يوسف –عليه السلام–.

ومن الأعداد التي استعملتها العربُ للدلالة على التكثير العدد سَبعون، قال الزمخشري: (( والسبعون جارٍ في كلامهم مجرى المثل للتكثير ))[6]، ومن شواهد ذلك قوله –صلَّى الله عليه

1– صحيح مسلم، دار الجيل، بيروت، 1334هـ، 133/6.

2– ينظر: شرح سنن ابن ماجه للسيوطي والمجددي والكنهوهي 234/1، ومرقاة المفاتيح في شرح مشكاة المصابيح، لعلي بن سلطان مُحَمَّد أبي الحسن نور الدين الملا الهروي، (ت 1014هـ)، دار الفكر، بيروت، ط1، 2002م، 2697/7.

3– لسان العرب، دار صادر، بيروت، "س ب ع" 46/8.

4– سورة البقرة: 261.

5– ينظر: نظم الدرر في تناسب الآيات والسور، إبراهيم بن عمر بن حسن الرباط البقاعي، (ت885هـ)، دار الكتاب الإسلامي، القاهرة، 75/4.

6– الكشاف، لأبي القاسم محمود بن عمرو بن أحمد الزمخشري، (ت 538هـ)، دار الكتاب العربي، بيروت، ط3، 1407هـ، 295/2.

وسلم- في شأن المرأة التي زَنَتْ فأقام عيها الحد، حيث أمَرَ برْجمها بعْدَ أن وَضَعتْ حَمْلَها ثُمَّ صلَّى عليها، فقال له عمرُ بن الخطاب: أرجمْتَها ثُمَّ تُصلّي عليها؟ فردَّ عليه قائلًا[1]: (( لقد تابت توبةً لو قُسِمَت بين سبعين لوسِعتْهم ))[2]، فلا شكَّ أن النبي -صلَّى الله عليه وسلم- قصد بذكر العدد سبعين التكثير، ولم يُرِدْ به حقيقةَ ذلك العدد، ومن ذلك أيضًا قوله -صلى الله عليه وسلم-: (( إنِّي لأستغفر الله في اليوم سبعين مرة ))[3]، ومثل ذلك قوله -عليه الصلاة والسلام-: (( نارُكم جزء من سبعين جزءًا من نارِ جهنَّم ))[4].

ومن استعمال العدد سبعين دالًّا على الكثرة قوله تعالى: ﴿ ٱسْتَغْفِرْ لَهُمْ أَوْ لَا تَسْتَغْفِرْ لَهُمْ إِن تَسْتَغْفِرْ لَهُمْ سَبْعِينَ مَرَّةً فَلَن يَغْفِرَ ٱللَّهُ لَهُمْ ﴾[5]، فذكر العدد سبعين للمبالغة في اليأس من طمَع المغفرة[6].

ومن استعماله أيضًا في القرآن للدلالة على الكثرة قوله تعالى: ﴿ ثُمَّ فِى سِلْسِلَةٍ ذَرْعُهَا سَبْعُونَ ذِرَاعًا فَٱسْلُكُوهُ ﴾[7].

1- السنن الكبرى للنسائي، ت 303هـ، تحقيق: حسن عبد المنعم شلبي، مؤسسة الرسالة بيروت، ط1، 2001م، 427/6.

2- سنن الترمذي، مُحَمَّد بن عيسى بن سورة بن موسى بن الضحاك الترمذي، 279هـ، تحقيق: أحمد شاكر، وآخرين ط 2، 1975م، 383/5.

3- صحيح البخاري مُحَمَّد بن إسماعيل البخاري، تحقيق: مُحَمَّد بن زهير بن ناصر الناص، دار طوق النجاة، ط1، 1422هـ، 121/4.

4- السابق نفسه.

5- سورة التوبة: 80.

6- ينظر: تفسير البغوي، الحسين بن مسعود بن مُحَمَّد بن الفراء البغوي ت 510هـ، دار إحياء التراث العربي، بيروت، ط1، 1420هـ، 374/2.

7- سورة الحاقة: 32.

فالمراد من ذكر السبعين في الآية هو إرادة وصف السلسلة بالطُّول[1].

ومن الأعداد التي استعملها العربُ في الدلالة على التكثير العدد مِئَة، قال أبو حيان: (( العربُ تُكَثِّر بالمِئة ))[2]، ومن ذلك قول النابغة:

الواهبُ المئةِ الأبكار زَيَّنَها ∴ سَعْدانُ تُوضِحَ في أوبارها اللِّبَدِ[3].

فالشاعر يُثني على الممدوح، ويَصِفُهُ بالكرم والسَّخاء، ويُبيّنُ أنه بلَغَ في السخاء والجود رُتبةً عاليةً، فهو يجُود بما لا يجُود به غيرُه عادةً؛ إذ إنه يجود بالكثير، ولا يتردَّد في أنْ يهَبَ للسائل مئةً مِنَ الإبل الأبكار التي تُعَدُّ من خيار الإبل، فهو يجود بعطاءٍ كثيرٍ وثمينٍ لا يجُودُ به غيرُهُ عادةً.

ومما ورد فيه لفظُ المئة مفهومًا منه التكثير قوله تعالى: ﴿ مَّثَلُ ٱلَّذِينَ يُنفِقُونَ أَمۡوَٰلَهُمۡ فِي سَبِيلِ ٱللَّهِ كَمَثَلِ حَبَّةٍ أَنۢبَتَتۡ سَبۡعَ سَنَابِلَ فِي كُلِّ سُنۢبُلَةٖ مِّاْئَةُ حَبَّةٖۗ ﴾[4].

فالتعبير بالمئة الغرض منه تمثيل زيادة الأجر وكثرة الثواب[5]؛ ولذلك قال أبو حيان في تفسيره: (( يحتمل أن يكون المراد التكثير، كأنه قيل: في كُلِّ سُنبلة حَبٌّ كثير ))[6].

---

1- ينظر: الكشاف 4/ 605.

2- تفسير البحر المحيط 657/2.

3- البيت من البسيط، وهو منسوب للنابغة الذبياني في المحكم والمحيط الأعظم، ابن سيده 469/1، وفي اللسان "س ع د" 216/3، وفي تاج العروس "م ع ك " 342/27، وقد ورد في تاج العروس، مُحَمَّد بن مُحَمَّد بن عبد الرزاق الحسيني الملقب بمرتضى الزبيدي، ت 1205هـ، دار الهداية، برواية (المِعْكاء) بدل (الأبكار)، ويروَى أيضًا برواية (الجُرْجُور) بدل ( الأبكار).

4- سورة البقرة: 261.

5- ينظر: فتح البيان في مقاصد القرآن، أبو الطيب مُحَمَّد صديق بن حسن بن علي بن لطف الله البخاري، (ت (ت 130هـ) المكتبة العصرية، بيروت، 1992م، 114/2.

6- البحر المحيط 657/2.

ومن الأعداد التي تُستَعمَل للدلالة على التكثير في العربية العددُ سَبعُمِئة، فهو من الأعداد التي تضعها العربُ موضعَ التضعيف والتكثير[1]، ومن ذلك قوله –ﷺ–: (( كُلُّ عملِ ابن آدم يُضاعف له الحسنة بعَشْر أمثالها إلى سبعِمئة ضِعفٍ ))[2]، ومن ذاك أيضًا قوله –عليه الصلاة والسلام– في وصف ملَكٍ من ملائكة العرش: (( إنَّ ما بين شَحمة أُذُنِهِ إلى عاتقهِ سَبْعُ مائة عامٍ ))[3] ومن الأعداد المستعملة لغرض التكثير في لغة العرب العدد سبعمئة ألفٍ، ومن ذلك قول الرسول –ﷺ–: (( لَيَدْخُلَنَّ من أُمَّتي سبعون ألفًا أو سبع مائة ألف لا يدخل أوَّلُهم حتى يدخل آخرُهم، وجُوهُهُم على صورة القمر ليلةَ البَدرِ ))[4].

**المطلب الثاني: ما جاء على صيغ التثنية مُرادًا به التكثير**

هناك عِدَّة ألفاظٍ في لُغتنا العربية جاءت على صيغة التثنية مرادً بها التكرار والتكثير، وهي: لَبَّيْكَ، وسَعْدَيْكَ، ودَوالَيْكَ، وحنانَيْكَ، وكَرَّتينِ.

قال ابنُ عقيلٍ: (( ومذهب سيبويه أن لَبَّيكَ وما ذُكِرَ بعدَه مثنًّى ... وأن تثنيتَه المقصود بها التكثير، فهو على هذا مُلحق بالمثنَّى ))[5].

(( فأما لبَّيكَ فمأخوذٌ من لَبَّ بالمكان وألَبَّ [أي: أقام بهِ]، لَبًّا وإلْبابًا، كأنه يقول: أنا مقيمٌ على طاعتكَ إقامةً بعدَ إقامة، ومُجيبٌ لكَ إجابةً بعدَ إجابةٍ ))[6]، فلبيك معناها: إجابات كثيرة بعضها إثرَ بعضٍ، وأريدَ بالتثنية التكثير[7].

1- ينظر: لسان العرب "س ب ع" 146/8.

2- سنن ابن ماجة، أبي عبد الله مُحَمَّد بن يزيد القزويني، (ت 273هـ)، تحقيق: مُحَمَّد فؤاد عبد الباقي، دار إحياء الكتب العربية، 525/1.

3- سنن أبي داود، سلمان بن الأشعث الأزدي، تحقيق: مُحَمَّد محيي الدين عبد الحميد، دار الفكر، 645/2.

4- صحيح البخاري 1186/3.

5- شرح ابن عقيل 54/3.

6- تاج العروس 193/8.

7- البحر المحيط 222/10.

وأما سَعْدَيكَ فقيل: معناها مُساعدةً وإسعادًا لأمركَ بعدَ إسعاد، وقيل: أسعدكَ الله إسعادًا بعدَ إسعاد[1].

ودَوالَيكَ مصدر مثنًّى مشتق من تَداولُوا الأمرَ بينهم، هذا دولة وهذا دولة[2]، أي تداولًا بعدَ تداولٍ[3]، وذلك يتضمَّن المداولة على فعل الشيء، وتكراره مرةً بعد مرةٍ، قال عبدُ بني الحسحاس حاكيًا ما فعلَهُ من شقِّ ثيابِ امرأةٍ لينظَر إلى جسدها، فكانت ترُدُّ عليه بشقِّ ثيابهِ مرةً بعدَ مرةٍ:

إذا شُقَّ بُرْدٌ شُقَّ بالبُرْد مِثْلُهُ ∴ دَوالَيْكَ حتى ليسَ للبُرْدِ لابِسُ[4].

وأمَّا حنانيكَ فمعناه حنانًا بعدَ حنان، أي: رحمةً بعد رحمةٍ[5]، يقال: حَنانيكَ رَبِّ، أيْ: ارحمْنِي رَحْمةً بَعْدَ رحمةٍ، وهو من المصادر المثنَّاة التي لا يظهر فعلُها[6].

## المبحث السادس: ما دَلَّ على التكثير من صيغ الأفعال والمصادر

### المطلب الأول: ما دَلَّ على التكثير من صيغ الأفعال

تُعَدُّ صيغةُ (فَعَّلَ) في الماضي من صيغ الأفعال الماضية التي تدُلُّ على التكثير غالبًا.

---

1- تهذيب اللغة، مُحَمَّد بن أحمد بن الأزهري، ت 370هـ، دار إحياء التراث العربي، بيروت، (س ع د) 43/2.

2- السابق "د و ل" 124/14.

3- لسان العرب "د و ل" 253/11.

4- البيت من الطويل، وقد نُسِبَ لعبد بني الحسحاس في الصحاح "هـ ذ ذ" 573/2، واللسان "دول" 11/ 252، وتاج العروس "هذ ذ" 499/9، وقد رُوِيَ بلفظ: (بُرُقُع) بدلَ (مِثلهُ)، وبلفظ: (هَذاذيكَ) بدل (دواليك)، وبعبارة: (كلُّنا غير لابس) بدل: (ليس للبُرْد لابسُ).

5- مجمل اللغة، أحمد بن فارس بن زَكريا القزويني، (ت 395هـ)، تحقيق: زهير سلطان، ط2، 1986م "ح ن ن" 219/1.

6- تاج العروس "ح ن ن" 461/4.

قال ابنُ الحاجب: (( وفعَّلَ للتكثير غالبًا، نحو: غَلَّقتُ، وقَطَّعْتُ، وجَوَّلْتُ، وطَوَّفْتُ ))[1].

فالفِعل الماضي –إذا لم يكُنْ مضعَّفَ العين– يدلُّ على مجرد حُدُوث الفِعل، فإن ضُعِّفَتْ عينُهُ دَلَّ على التكثير؛ ولذلك جاء في لسان العرب: (( جَرَحَهُ يَجرحُهُ جَرْحًا أَثَّرَ فيهِ بالسِّلاح، وجَرَّحَهُ أكثَرَ ذلكَ فيهِ ))[2]، قال الحُطيئة:

مَلُّوا قِراهُ، وهرَّتْهُ كِلابُهُمُ ∴ وجَرَّحُوهُ بأنيابٍ وأَضْراسِ[3].

فقولُهُ في البيت ( جَرَّحُوهُ ) يدل على التكثير؛ لأن معناه أكثرُوا فيه الجِراحَ .

ومِمَّا جاء على صيغة (فَعَّلَ) مُرادًا به التكثير قوله تعالى: ﴿ وَرَٰوَدَتْهُ ٱلَّتِى هُوَ فِى بَيْتِهَا عَن نَّفْسِهِۦ وَغَلَّقَتِ ٱلْأَبْوَٰبَ ﴾[4] قيل: الأبواب كانتْ سبعةً، والتشديد للتكثير[5]. للتكثير[5].

1- شافية ابن الحاجب بشرح الشيخ رضي الدين بن مُحَمَّد بن الحسن الإستراباذي النحوي، (ت686هـ)، تحقيق: مُحَمَّد محيي الدين عبد الحميد وآخرينِ، 1975م، 92/1.

2- لسان العرب "ج ر ح" 422/2.

3- البيت من البسيط، وقد ورد في ديوان الحطيئة بشرح: حمدو طماس، دار المعرفة، بيروت، ص86.

قوله (هَرَّتهُ كلابُهم) رُبما يكُون من قولهم: هَرَّ الكلبُ يهرّ هريرًا إذا نَبَحَ وكَشر عن أنيابه، ورُبما يكُون من قولهم: هَرَّهُ يَهُرُّهُ ويَهِرُّهُ هَرًّا بمعنى كَرِهَهُ.

4- سورة يوسف: 23.

5- أنوار التنزيل وأسرار التأويل، ناصر الدين أبو سعيد عبد الله بن عمر بن مُحَمَّد الشيرازي البيضاوي، (ت 685 هـ) تحقيق: مُحَمَّد عبد الرحمن المرعشلي، دار إحياء التراث العربي، بيروت، ط1، 1418هـ، 160/3.

ومن ذلك أيضًا قوله تعالى: ﴿ وَإِذْ نَجَّيْنَٰكُم مِّنْ ءَالِ فِرْعَوْنَ يَسُومُونَكُمْ سُوٓءَ ٱلْعَذَابِ يُذَبِّحُونَ أَبْنَآءَكُمْ وَيَسْتَحْيُونَ نِسَآءَكُمْ ﴾[1] بتشديد الباء في (يُذَبِّحُونَ) وهي القراءة الْمُجمع عليها، وأَمَّا قراءة التخفيف فهي شاذة، وقراءة التشديد أبلغ؛ لأن (يُذبِّحون) للتكثير، و(يَذْبَحون) بالتخفيف يَصْلُح أن يكون للقليل والكثير، ومعنى التكثير أبلغ[2].

والمراد بتكثير (فَعَّلَ) وقوعُ الفعل وكأنه حَدَثَ مِرارًا، فقولُك: قَطَّعتُ معناهُ تَكرار القطع، وكَسَّرتُ معناه تَكرار الكسر، ومن ذلك أيضًا شَقَّقَ[3].

والتكثير بصيغة (فَعَّلَ) يكُون غالبًا في الأفعال التي كانت قبْلَ التضعيف مُتعدِّيةً، نحو: جَرَّحتُ زيدًا، وفَتَّحْتُ الأبوابَ، وقد يكُون في اللازم كما في جَوَّلَ وطَوَّفَ[4].

وبالإضافة إلى صيغة (فَعَّلَ) التي تفيد التكثير هناك صيغتان أُخْريان تُفيدان التكثير في الفعل الماضي، وهما: الأُولى: صيغة (فاعَلَ)، يقال: ناعمَهُ أي أَكثرَ نِعمَهُ، وضاعفتُ الشيءَ بمعنى ضَعَّفتهُ أي: كَثَّرْتُ أَضْعافَهُ، وناعَمَهُ اللهُ كنعَّمَهُ، أي: أكثَرَ نِعَمَهُ[5]، والثانية: صيغة (افْعَوْعَلَ) نحو: اعْشَوْشَبَت الأرضُ، أي:كَثُرَ فيها العُشْبُ، فصارت ذاتَ عُشبٍ كثيرٍ[6]، قال صاحبُ (شَذا العَرف في فن الصرف): (( اعْشَوْشَبَ المكانُ دَلَّ على زيادة عُشْبِهِ أكثر من (عَشَبَ) ))[7].

## المطلب الثاني: ما دَلَّ على التكثير من صيغ المصادر

1- سورة البقرة: 49 .
2- ينظر: المحكم والمحيط الأعظم، لابن سيده، "ذ ب ح" 292/3.
3- ينظر: تصريف الأسماء والأفعال، فخر الدين قباوة، مكتبة المعارف، بيروت، ط3، 1998م، ص114.
4- ينظر: شرح شافية ابن الحاجب 93/1.
5- ينظر: السابق 99/1.
6- ينظر: شرح شافية ابن الحاجب 1/ 112.
7- شذا العَرْف ص43.

تُعَدُّ صيغة (تَفْعال) من أشهر صيغ المصادر الدالة على التكثير في لُغَتِنا العربية، فإذا قُصِدَ التكثير والمبالغة في مصدر الثلاثي بُنِيَ على (تَفْعال)[1]، قال سيبويه: (( وذلك قولكَ في الهَذْر التَّهذار، وفي اللَّعِب التَّلْعاب، وفي الصفق التَّصْفاق، وفي الردِّ التَّرداد، وفي الجَوَلان التَّجْوال والتَّقتال والتسْيار، وليس شيءٌ من هذا مصدَرَ فَعَّلتُ، ولكن لَمَّا أردتَ التكثيرَ بَنَيتَ المصدرَ على هذا ))[2].

ومن هذا القبيل أيضًا المصدر تَهْيام، يقال: هامَ بها هَيْمًا، وهَيَمانًا، وتَهْيامًا، وهو بناء للتكثير[3].

والمصادرُ التي جاءت على وزن (التَّفعال) مُرادًا بها التكثير كثيرةٌ، منها ما ذَكَرهُ سيبويه فيما سبق، ومنها تَبْكاء وتَمْشاء من البُكاء والمشي، قال ابنُ سيده في المحكم: (( وكان حُكْمُ هذا أن تقولَ: تَمْشاء وتَبْكاء؛ لأنَّهما من المصادر المبنية للتكثير كالتَّهْذار في الهَذْر ))[4].

ومما يدُلُّ على التكثير من المصادر ما جاء على صيغة (فِعِّيلَى)، قال سيبويه: (( وأمَّا الفِعِّيلَى فتجيءُ على وجهٍ آخرَ تقول: كان بينهم رِمِّيًّا، فليس يُريد قوله رَمْيًا، ولكنه يريد ما كان من الترامي وكثرة الرَّمْي، ولا يكُون الرِّمِّيَّا واحدًا، وكذلك الحِجِّيزَى، وأمَّا الحِثِّيثَى فكَثرة الحَثِّ ..... وأمَّا الدِّلِّيلَى فإنَّما يُراد به كثرة عِلْمِهِ بالدلالة، ورُسُوخه فيها، وكذلك القِتِّيتَى[5]، والهِجِّيرَى والهِجِّيرَى كثرة الكلام والقول بالشيء، والخِلِّيفَى كثرة تشاغُلِهِ بالخِلافة وامتداد أيَّامِهِ فيها ))[6].

1- ينظر: شرح شافية ابن الحاجب، 167/1.

2- كتاب سيبويه 84/4.

3- ينظر: المحكم والمحيط الأعظم "هـ ي م" 389/4.

4- السابق "ب ك ي" 116/7.

5- القِتِّيتَى: النميمة، ينظر النهاية في غريب الحديث والأثر، أبو السعادات المبارك بن مُحَمَّد الجزري، تحقيق: طاهر طاهر أحمد الزاوي، ومحمود الطناحي، المكتبة العلمية بيروت، 1979م، 513/2.

6- الكتاب 41/4.

ومما يدل على التكثير من الصادر المفعولُ المطلق المؤكد لعامله أو المبين لعدده إذا كان مجموعًا، فمثال الأول قولكَ: ضربتهُ ضربًا، فالسامع لهذه الجملة قد يفهم منها كثرة الضرب، كأن القائل أراد أن يقول: ضربته ضربًا كثيراً شفى غليلي، ومثال الثاني أن يقول قائل: لقد زرتكَ زيارات، فإن كلمة (زيارات) هنا أريد بها معنى التكثير، كأنه أراد أن يقول: زُرتك زيارات كثيرة.

**المبحث السابع ما دلَّ على التكثير مِنْ غَيْرِ ما تَقَدَّمَ ذِكْرُهُ**

بعد الاستقراء والتتبع تبيَّنَ أن هناك طُرقاً أخرى للتكثير في لغتنا العربية، وهي مختلفة، منها ماهو حروف، ومنها ما هو ظروف، وقد رأيتُ أنه من المناسب أن أجمَعَها في مبحثٍ مستقل؛ لأنها لا تندرج في أي مبحث من المباحث السابقة، ومما استُعمِلَ للدلالة على التكثير من هذا القبيل ما يأتي:

1. أل الجنسية الاستغراقية، وهي التي تدخل على الاسم النكرة لاستغراق أفراده، وشمول الجنس كلهِ، حيث يصح أن يحل محلَّها لفظة (كُلّ)[1]، كما في قوله تعالى: ﴿ وَخُلِقَ ٱلۡإِنسَٰنُ ضَعِيفٗا ﴾[2] وكما في قوله تعالى: ﴿ إِنَّ ٱلۡإِنسَٰنَ لَفِي خُسۡرٍ ﴾[3]، فدُخول أل على كلمة (الإنسان) جَعَلَها تعُمُّ أفرادَ هذا الجنس[4]، والعموم يقتضي الكثرة.

2. بعض الظروف قد تفيد التكثيرَ وتدُلُّ على الاستمرار كما في الظروف المركَّبة مثل: صباحَ مساءَ، أو المعطوفة عطفَ نَسَقٍ نحو: ليلًا ونهارًا، فإذا قيل: فلان مشغولٌ صباحَ مساءَ، فإن ذلك يدلُّ على كثرة مَشاغِلِهِ، وأمَّا إفادة الظرف المعطوف على ظرف مُقابلٍ له للتكثير فكما في قوله –تعالى– حكايةً عن سيدنا نوح –عليه السلام–: ﴿ قَالَ رَبِّ إِنِّي دَعَوۡتُ قَوۡمِي

1– ينظر: المعجم الوافي في النحو العربي ص74.

2– سورة النساء: 28.

3– سورة العصر: 2.

4– ينظر: تفسير البحر المحيط 593/10.

لَيۡلٗا وَنَهَارٗا ﴾[1] فقوله: (ليلًا ونهارًا) يدل على كثرة نُصْحِهِ لهُمْ ومُداومتِهِ على دعوتهم إلى توحيد الخالق مِن غيرِ فتُور ولا توانٍ[2].

3. بعضُ حروف العطف قد يُفهَم منها التكثير والتعميم، كما في الواو وحتى، وذلك في مثل قول القائل: "أعطيتُكَ ألفًا وألفًا وألفًا"، فهو أبلغ في الدلالة على التكثير من قوله: "أعطيتُك ثلاثة آلافٍ"، ومثال (حتى) قولهم: "مات الناسُ حتى الأنبياءُ"، فهذا يفيد أن الموت قد كثر وشاع بين الناس حتى شمل أفضلَهم وهُم الأنبياء.

4. حرف الجر (رُبَّ) قد يدل على التكثير عند بعض النحويين، ممن ذهب إلى القول بأن رُبَّ تكون للتكثير غالبًا، ومن هؤلاء ابنُ هشام حيث قال عنها: (( بل تَرِدُ للتكثير كثيرًا وللتقليل قليلًا ))[3]، واستشهد على ذلك بقوله تعالى: ﴿ رُّبَمَا يَوَدُّ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ لَوۡ كَانُواْ مُسۡلِمِينَ ﴾[4]، ووجه الاستدلال بالآية أنها مسوقة للتخويف وهو لا يناسبه التقليلُ؛ بل التكثير[5].

5. التنكير قد يدُلُّ أحيانًا على التكثير، فقد يُنكَّر الاسمُ لغرض إفادة التكثير، وأنه بلَغَ من الكثرة حدًّا لا يُعرف، كقولهم: إنَّ له لَإبِلًا، وإنَّ له لَغنَمًا[6]، ولعلَّ من هذا القبيل قوله -تعالى-: ﴿ وَإِن يُكَذِّبُوكَ فَقَدۡ كُذِّبَتۡ رُسُلٞ مِّن قَبۡلِكَ ﴾[7] أي: رُسل ذوُو عددٍ كثير[1].

1- سورة نوح: 5.
2- ينظر: تفسير أبي السعود 37/9.
3- مغني اللبيب 134/1.
4- سورة الحجر: 2.
5- ينظر: مغني اللبيب 134/1.
6- ينظر: المعجم الوافي في النحو العربي ص152.
7- سورة فاطر: 4.

## خاتمة البحث

الحمدُ لله الذي بعوْنهِ تُنْجَزُ الأعمال، وبفضْلهِ تتحقَّقُ الآمال، وبنعمته تَتِمُّ الصالحات، والصلاة والسلام على خاتم الأنبياء والمرسلين.

أمَّا بعد، ففي نهاية هذا البحث أوَدُّ أن أذْكُر أهمَّ النتائج التي توصلتُ إليها من خلال البحث والدراسة، وهذه النتائج يُمْكن تلخيصُها فيما يأتي:

1. الألفاظ التي تدل على التكثير بعضها أسماء، وبعضها أفعال، وبعضها مصادر، وبعضها حروفٌ.

2. الأسماء التي تُفيد التكثيَر بَعضُها مُعْربٌ كصِيَغ المبالغة، وجُموع الكثرة، والمصادر التي جاءت على وزن التَّفْعال، وبعْضُها مبنيٌّ، مثل: كَمْ الخبرية، و(كأيِّن) التكثيرية.

3. الأفعال التي تدُلُّ على التكثير كُلُّها مَزِيدةٌ، وهي إمَّا مزيدة بتضعيف العين في الماضي أو المضارع، وإمَّا بزيادة ألفٍ بعدَ فاءِ الكلمة في الماضي.

4. صيغ المبالغة جُلُّها مُتعدِّية، والمصوغ منها من الفعل اللازم قليلٌ جدًّا، كحَلَّاف، وكَذَّاب.

5. صيغ المبالغة كاسم الفاعل تدل على الحُدُوث وعدم الدوام غالبًا.

6. لا تُصاغ صيغُ المبالغة إلا من مصدر فعل قابل للزيادة، فلا يقال: مَوَّات في شخص مات.

7. الكثير والغالب في صيغ المبالغة أنْ تُصاغ من الفعل الثلاثي، وقد تُصاغ من غير الثلاثي كدرَّاك من أدركَ، ومِعْطاء مِن أعْطَى، ولكنَّ هذا عُدَّ شاذًّا.

---

1- ينظر: الكشاف 3/ 598، وتفسير أبي السعود 143/7.

هذا خلاصة جهدي، فإن كنتُ وُفِّقْتُ في ذلكَ فبفَضلِ الله وتوفيقه، وإن كان غير ذلك فإنَّ من طبيعة العمل البشريِّ الخللَ والنقصان، فالكمال لله وحدهُ، وحسبي في هذا البحث أنِّي بذلتُ فيه قُصارَى جهدي، وحَرَصتُ فيهِ على الإحاطةِ والشمول قدر الإمكان.

## المصادر والمراجع

القرآن الكريم، مصحف المدينة.

1- ارتشاف الضرب من لسان العرب، أبو حيان الأندلسي (ت 745هـ) تحقيق: رجب عثمان مُحَمَّد، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط: 1، 1998م.

2- أنوار التنزيل وأسرار التأويل، ناصر الدين أبو سعيد عبد الله بن عمر بن مُحَمَّد الشيرازي البيضاوي، (ت 685هـ)، تحقيق: مُحَمَّد عبد الرحمن المرعشلي، دار إحياء التراث العربي، بيروت، ط: 1، 1418هـ.

3- تاج العروس من جواهر القاموس، مُحَمَّد بن مُحَمَّد بن عبد الرزاق الحسيني الزبيدي، (ت 1205هـ)، دار الهداية، (د.ت، ط).

4- التحرير والتنوير، مُحَمَّد الطاهر بن عاشور، (ت 1393هـ)، الدار التونسية للنشر 1984م، (د. ط).

5- التصريح على التوضيح، خالد عبد الله الأزهري (ت 905هـ) تحقيق: مُحَمَّد باسل عيون السود، دار الكتب العلمية، بيروت، ط: 1، 2000م.

6- تصريف الأسماء والأفعال، فخر الدين قباوة ن مكتبة المعارف، بيروت، ط3، 1998م.

7- تفسير البحر المحيط، أبو حيان مُحَمَّد بن يوسف الأندلسي، (ت 745هـ)، دار الفكر بيروت، 1420 هـ، ( د. ط).

8- تفسير البغوي، الحسن بن مسعود بن مُحَمَّد الفراء البغوي، (ت 510هـ)، دار إحياء التراث العربي، بيروت، (د.ت، ط).

9- تفسير أبي السعود، أبو السعود مُحَمَّد بن مُحَمَّد بن مصطفى العمادي، (ت 982هـ)، دار إحياء التراث العربي، بيروت، (د. ت، ط).

10- تفسير المراغي، أحمد مصطفى المراغي، (د. ت، ط، ناشر).

11– تهذيب اللغة، مُحَمَّد بن أحمد الأزهري، (ت 370هـ)، دار إحياء التراث العربي، بيروت، (د.ت، ط).

12- توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك، بدر الدين الحسن بن قاسم المرادي، (ت 749هـ)، تحقيق: أحمد مُحَمَّد عزوز، المكتبة العصرية، بيروت، ط: 1، 2005م.

13- تيسير الكريم المنَّان في تفسير كلام المنَّان، عمر بن عبد الرحمن بن ناصر بن عبد الله السعدي، (ت 1376هـ)، تحقيق: عبد الرحمن اللويحق، ط: 1، 2000م.

14- الدرر اللوامع في شرح همه الهوامع، أحمد بن الأمين الشنقيطي (1331هـ) تحقيق: السيد أحمد علي، المكتبة التوفيقية، القاهرة (د. ت، ط).

15- ديوان الحطيئة، بشرح حمدو طماس، دار المعرفة، بيروت، (د. ت، ط)

16- رصف المباني، في شرح حروف المعاني، أحمد عبد النور المالقي، تحقيق: أحمد مُحَمَّد الخراط، مجمع اللغة العربية، دمشق، ط: 1، 975 1م.

17- الروض الأُنُف في شرح السيرة النبوية، أبو القاسم عبد الرحمن بن عبد الله بن أحمد السهيلي، (ت 581هـ)، تحقيق: عمر عبد السلام السلامي، دار إحياء التراث العربي، بيروت، 2000م، (د. ط).

18- سر صناعة الإعراب، أبو الفتح عثمان بن جني، (ت 392هـ)، تحقيق: فتحي عبد الرحمن حجازي، أحمد فريد أحمد، المكتبة التوفيقية، (د. ت، ط).

19- سنن الترمذي مُحَمَّد بن عيسى بن سورة بن الضحاك الترمذي (ت279هـ) تحقيق: أحمد شاكر، وآخرين، ط: 2، 1975م.

20- سُنن أبي داود، سلمان بن الأشعث الأزدي، تحقيق: مُحَمَّد محيي الدين عبد الحميد، دار الفكر، (د. ت، ط).

21- السنن الكبرى للنسائي (ت 303هـ) تحقيق: حسن عبد المنعم شلبي، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط: 1، 2001م

22- سُنن ابن ماجه، أبي عبد الله مُحَمَّد بن يزيد القزويني، (ت 273 هـ)، تحقيق: مُحَمَّد فؤاد عبد الباقي، دار إحياء الكتب العربية، (د. ت، ط).

23- شذا العَرف في فن الصرف، أحمد الحملاوي، تحقيق: أحمد أحمد شتيوي، دار الغد الجديد، ط: 1، 2003م.

24- شرح أبيات الجمل، أبو مُحَمَّد عبد الله بن مُحَمَّد بن السيد البطليوسي (521هـ) (د.ت.ط).

25- شرح الأشموني على ألفية ابن مالك، تحقيق: حسن حمد، دار الكتب العلمية، بيروت، ط: 1، 1998م.

26- شرح شافية ابن الحاجب، رضي الدين مُحَمَّد بن الحسن الأستراباذي النحوي (ت686هـ)، تحقيق: مُحَمَّد محيي الدين عبد الحميد، (د.ت، ط).

27- شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك (ت672هـ)، تحقيق: مُحَمَّد محيي الدين عبدالحميد، (د. ت، ط).

28- شرح المفصل، ابن يعيش الموصلي (ت 642 هـ)، تحقيق: د. إميل بديع يعقوب، دار الكتب العلمية، بيروت، ط: 1، 2001م.

29- شمس العلوم ودواء كلام العرب من الكلوم، نشوان بن سعيد الحميري اليمني، (ت573هـ)، تحقيق: حسين عبد الله القمري، وآخرين، دار الفكر، دمشق، ط: 1، 1999م.

30- صحيح البخاري، مُحَمَّد بن إسماعيل البخاري (ت256هـ) تحقيق: مُحَمَّد زهير بن ناصر الناصر، دار طوق النجاة، ط: 1، 1422هـ.

31- صحيح مسلم، دار الجيل، بيروت، 1434هـ، (د. ط).

32- صفوة التفاسير، مُحَمَّد علي الصابوني، دار الصابوني للنشر والتوزيع، القاهرة، ط: 1، 14127 هـ.

33- علم التصريف العربي، د. صالح سليم الفاخري، منشورات 1999م، (د.، ط، ناشر).

34- فتح البيان في مقاصد القرآن، أبو الطيب مُحَمَّد صديق بن حسن بن علي بن لطف الله البخاري، (ت 1307 هـ)، المكتبة العصرية، بيروت، 1992م.

35- كتاب سيبويه، أبي بشر عمر عثمان بن قنبر (ت180هـ)، تحقيق: عبد السلام هارون، دار الجيل، بيروت (د.ت، ط).

36- الكشاف، أبو القاسم محمود بن عمرو بن أحمد الزمخشري (538هـ) دار الكتاب العربي، بيروت، ط: 3، 1407هـ.

37- لسان العرب، ابن منظور (ت 711هـ) دار صادر، بيروت.

38- مجمل اللغة، أحمد بن فارس بن زكريا القزويني (ت 395هـ)، تحقيق: زهير سلطان، ط: 2، 1986م.

39- المحرر الوجيز، ابن عطية الأندلسي، (ت 542هـ)، تحقيق: عبد السلام عبد الشافي، دار الكتب العلمية، بيروت، ط: 1، 1422هـ.

40- المحكم والمحيط الأعظم، ابن سيده (د.ت، ط).

41- مرقاة المفاتيح في شرح مشكاة المصابيح، علي بن سلطان بن مُحَمَّد نور الدين الهروي (ت1014هـ) دار الفكر، بيروت، ط: 1، 2002م.

42- المشتقات الدالة على الفاعلية والمفعولية، سيف الدين طه الفقراء، ط: 1، 1425هـ-2004م.

43- المعجم الوافي في النحو العربي، علي توفيق الحمد، يوسف الزعبي، الدار الجماهيرية للنشر والتوزيع، مصراتة، (د.ت، ط).

44- مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، ابن هشام الأنصاري، (ت 761هـ) تحقيق: مُحَمَّد محيي الدين عبد الحميد، دار الشام للتراث (د.ت، ط).

45- المقتضب، أبو العباس مُحَمَّد بن يزيد المبرد، (ت 285هـ)، تحقيق: مُحَمَّد عبد الخالق عضيمة، 2009م (د، ط).

46- النحو الوافي، عباس حسن، دار المعارف، ط: 15، 2008م.

47- نظم الدرر في تناسب الآيات والسور، إبراهيم بن عمر بن حسن الرباط البقاعي (885هـ)، دار الكتاب الإسلامي، القاهرة (د.ت، ط).

48- هداية الطالب، أحمد مصطفى المراغي (د.ت، ط، ناشر).

49- همع الهوامع، جلال الدين السيوطي، ت 911هـ، تحقيق عبد العال سالم مكرم، دار البحوث العلمية، الكويت (د.ت، ط).